بسبب منع الصادرات الإيرانية

توقعات بتقلبات في أسعار النفط العالمية

□ بغداد /متابعة المدى

انابيب نفطية (ارشيف)

توقّع عدد من الخبراء والبرلمانيين انضمام الكثير من الدول الآسيوية التي تعتبر صديقة لإيران كالصين والهند وتايوان إلى قرار المجتمع الدولي بمنع استيراد البترول الإيراني، مما يجعل الصادرات الإيرانية تقل وبالتالي سيؤدي إلى زيادة أسعار النفط عالمياً كون إيران لديها ثقل كبير في سوق النفط العالمي.

قال الخبير في شؤون الطاقة اسماعيل راضي رغم التهديدات التي تطلقها ايران بين الحين والآخر إلا أن الاتحاد الأوروبي قرر فرض حظر فوري على العقود الجديدة المتعلقة باستيراد وشراء ونقل النفط الخام والمنتجات البترولية من ايران.

وأضاف راضي أن قرار الاتحاد الأوربي دفع جميع دول الأوربية الامتناع من استيراد النفط الإيراني والذي يشكل نسبة (٢٠٪) أي بحدود (٢،٥)مليون برميل نفط يومياً وخاصة اليونان وايطاليا واسبانيا والتي تعتبر نسبة قليلة مقارنة لما تصدره ايران الى الدول الآسيوية، لذلك تسعى امريكا والاتحاد الأوروبي الى إقناع الدول الآسيوية للحد من استيراد النفط الإيراني.

وتابع راضي : ان كوريا الجنوبية أعلنت اقتناعها بالقرار الدولي حول امتناع استيراد النفط من ايران خوفاً من العقوبات الدولية التي سيفرضها مجلس الامن الدولي على الدول التي تساعد ايران اقتصادياً، وهذا ما سيدفع الكثير من الدول الإيرانية التي تعتبر صديقة لإيران كالهند والصين وتايوان وغيرها.

واشار الى ان أسعار النفط في الأسواق العالمية سيشهد طفرات كبيرة نحو زيادة الأسعار نتيجة لتقليص ايران صادراتها النفطية والتي تعتبر من الدول التي لها ثقلها في العالم بمجال النفط، فعند زيادة الطلب مع قلة العرض سيؤدي الى زيادة الأسعار حسب النظرية الاقتصادية.

وتهدف العقوبات الأوربية التي تقترب موقفها مع موقف الأميركي الى الضغط على ايران لوقف تطوير برنامجها النووي، الذي يراه الغرب بان ايران تسعى الى تصنيع أسلحة نووية تهدد السلم العالمي.

وبعد ان صادق الاتحاد الاوروبي على تشديد العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على ايران التي يزعم انها تقوم بتطوير برنامجها النووي خارج الأغراض السلمية، اخذ الخبراء يتساءلون حول التأثيرات المحتملة لهذه المواجهة على الجبهة الاقتصادية لكلا الطرفين.

ويذكر ان حصة اوروبا من صادرات ايران النفطية لا تتجاوز ٢٠٪ ، ما يعني ان فقدان طهران للسوق الأوروبية لن يلحق ضررا ملحوظا باقتصادها كونها تعتمد بشكل اساسي على المستهلك الآسيوي لنفطها. وتأمل ايران في تسويق فائض إمداداتها بأكمله الى أسواق الهند والصين البعيدتين عن الحملة الأوروبية.

وبدوره يحذر صندوق النقد الدولي من انه قد يؤدي اي توقف في إمدادات النفط من ايران الى زيادة أسعاره الى ٣٠٪ ما سيكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي، الى حين تتمكن الدول المصدرة للنفط من تعويض النقص المحتمل.

من جانبه رجح عضو لجنة الطاقة والنفط النائب مطشر السامرائي زيادة اسعار النفط عالمياً بعد تقليص ايران صادراتها في اوبك.

وقال السامرائي بحسب(الوكالة الاخبارية للأنباء) : إن ايران تشغل حيزا كبيرا في الأسواق النفطية العالمية فإن تراجع صادراتها مع زيادة حجم الطلب على البترول سيؤدي الى زيادة اسعار النفط في اوبك وحتى برنت.

وأضاف: أن الخلافات ما زالت مستمرة ما بين ايران ودول (٥+١) حول البرنامج النووي الايراني، ما ادى الى عزوف اغلب الدول من استيراد النفط الايراني خشية من العقوبات الدولية وجعل الصادرات الايرانية تتقلص في اوبك.

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد حذرت من ارتفاع اسعار النفط عالميا بعد تراجع صادرات النفط الايراني، مطالبة اعضاء اوبك بعدم تخفيض انتاجها الحالي والبالغ (٣٠)مليون برميل يومياً.

الى ذلك اكد عضو لجنة الطاقة والنفط سوزان السعد ان ايران تعد من الدول الكبرى في مجال تصدير النفط فعند تشديد العقوبات الاقتصادية عليها من مجلس الاتحاد الدولي سيؤثر وبشكل كبير على حجم العرض من النفط العالمي ما سيؤدي الى اخلالاً لاسعار البترول العالمية.

وأوضحت السعد ان أي دولة نفطية كبيرة مثل ايران عندما تقل صادراتها النفطية خارج إرادتها سيؤثر بشكل كبير على اسعار النفط من ناحية زيادة اسعاره بدليل ان ليبيا عندما اوقفت صادراتها النفطية خلال مرحلة الربيع العربي ادى الى زيادة اسعار النفط العالمية.

واضافت: ان قلة تصدير النفط الإيراني سيأتي خارج ارادة ايران نتيجة لضغط دولي مورس على الدول التي تتعامل معها ايران في تصدير النفط اليهم، لان ايران غير مستعدة لتكبيل اقتصادها خسائر كبيرة من خلال ايقاف صادراتها، وهذا يرجع حسب طبيعة العلاقات الايرانية مع الدول التي تستورد منها البترول، وربما تؤثر القرارات الدولية على بقية الدول الآسيوية ويجعلهم يمتنعون عن استيراد النفط الايراني.

وكان قد أعلن الرئيس الأمريكي باراك اوباما يوم ٣١ يوليو الماضي عن فرض عقوبات إضافية ضد قطاع الطاقة والقطاع البتروكيماوي والمالي من الاقتصاد الإيراني، كما شملت العقوبات بنك "كونلون" الصيني الذي نفذ عمليات تجارية مع بنوك إيرانية مدرجة في قائمة الجزاءات التجارية.وفي يناير من هذا العام،كانت الولايات المتحدة قد فرضت عقوبات غير مبررة على شركة تشوهاي تشن رونغ الصينية أيضا وفقا لما يسمى العقوبات على إيران.

ويذكر ان الصين وإيران تربطهما علاقات عادية،و توجد بينهما معاملات طبيعية ومفتوحة وشفافة في مجالات الاقتصاد و التجارة و الطاقة، وليس لها علاقة في أي شكل من الأشكال مع برنامج إيران النووي،ولا يشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقواعد دولية أخرى، ولا تمس مصالح أي طرف ثالث،ومشروعة تماما.

في غضون ذلك استبعد الخبير النفطي حمزة الجواهري زيادة أسعار النفط العالمية عند تشديد العقوبات الدولية على ايران وامتناع بعض الدول عن استيراد النفط الايراني، لوجود دول اخرى صديقة تسعى لشراء النفط منها.

وقال الجواهري إن المملكة العربية السعودية استغلت الظروف التي تعاني منها ايران من خلال زيادة طاقتها التصديرية من النفط الى ضعف الكمية المقررة لها في اوبك والبالغة (٥) مليون ونصف المليون برميل، فتم زيادتها الى (١٠،٥)مليون برميل نفط يومياً، فضلاً عن زيادة بعض الطاقات التصديرية لبعض البلدان المنتجة كالعراق، ما زاد من عرض النفط في الأسواق العالمية في ظل قلة الطلب وأدى الى انخفاض أسعار البترول العالمية.

وأوضح: في حال فرض عقوبات اقتصادية جديدة على ايران من قبل مجلس الامن الدولي فأن اسعار النفط لن ترتفع، لأن ايران غير مستعدة لإيقاف صادراتها النفطية وإنما ستلجأ لأسواق أخرى ولدول كبرى مستهلكة للنفط وصديقة لإيران كالصين والهند.

وكوريا الجنوبية أصبحت أول الدول الاسيوية التي تتوقف عن شراء نفط الخام الايراني، وهي رابع اكبر دولة في العالم من ناحية شراء النفط الإيراني ، استهلكت ٢٤٠،٠٠٠ الف برميل يومي.

وفي نيسان وايار، كان استيراد الهند اقل بحوالي ٤٠ من النفط الخام الايراني، وهبط ١٨،٢ في شهر حزيران عن السنة الماضية ثلاثة اشهر متتالية من الهبوط، هذا يعني ان ايران قد خسرت حوالي ٥٧٠،٠٠٠ برميل يومي من المبيعات في الاول من تموز على اعتبار ان الحظر الدولي اصبح نافذا، بالاضافة الى خسارة ايران في تصدير ٦٥٠،٠٠٠ الف برميل من النفط الخام وذلك بسبب العقوبات الاخرى التي فرضت عليها من قبل.

ما دفع جميع الدول الأوربية تمتنع من استيراد النفط الإيراني والذي يشكل (٢٠٪) من مجمل الصادرات النفطية الإيرانية، ومن الدول الآسيوية كوريا الجنوبية التي امتنعت مؤخراً من استيراد النفط الإيراني خشية من العقوبات الدولية.

دعوة إلى إعادة هيكلة المصارف الحكومية والخاصة

□ بغداد / المدى

دعا الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون الى أهمية إعادة هيكلة القطاع المصرفي بفرعيه الحكومي والخاص من خلال زيادة رأس المال وادخال التكنولوجيا المصرفية الحديثة في عملها، لدفع عجلة الاستثمار وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في البلد.

وقال انطون: إن النظام المصرفي في العراق تخلف كثيراً عن التطور الحاصل في البنوك العالمية نتيجة للحروب والحصار الدولي الذي فروض على العراق خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، ما جعل البنوك العراقية تفتقر للوسائل الحديثة والآليات التي تسهل العمل المصرفي وتنجز معاملاته بأسرع وقت.

وبين أن إعادة هيكلة القطاع المصرفي العراقي بشقيه الحكومي والخاص ضروري جداً في العملية الاقتصادية في البلد لأنه سيساعد على زيادة رأسماله وإدخال التقنيات الالكترونية المصرفية الحديثة في عمله، وهذا ما يتكيف له المستثمرون عند قدومهم للاستثمار ويحقق تنمية مستدامة في البلد وعملية استثمارية كبيرة.

ويذكر أن النظام المصرفي في العراق يتكون من ثلاثة وأربعين مصرفا فضلا عن البنك المركزي وتتوزع حسب الملكية بين (٧) مصارف حكومية و(٣٠) مصرفا أهليا بضمنها (٧) مصارف إسلامية إضافة الى (٦) مصارف أجنبية.

وعلى الرغم من ان قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ استثنى الاستثمار في قطاع المصارف من أحكامه، إلا أن الاستثمار في القطاع المصرفي يأخذ إطاره القانوني استنادا إلى قانوني البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والمصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، ويبلغ الحد الادنى لتأسيس مصرف في العراق (١٠٠) مليار دينار عراقي (اي بحدود ٨٥ مليون دولار).

مدير عام الضرائب لـ المدى: استحداث وحدة كبار مكلفي الدخل

□ بغداد / قيس عيدان

كشف مدير عام الضرائب كاظم علي عبد الله عن استحداث وحدة كبار مكلفي الدخل التي ستعمل مع الشركات الكبرى والخاصة بشركات الهاتف النقال وشركات النفط التي فازت ضمن جولة التراخيص التي نظمتها وزارة النفط.

وقال عبد الله لـ (المدى): ان الهيئة تعمل حالياً عبر فروعها المنتشرة في عموم البلاد والبالغة ٤٦ فرعاً بالإضافة الى المكاتب في المنافذ الحدودية والتي تنظر ايضاً في مليون ومئتين اضبارة والتي تعمل ضمن آلية واضحة وشفافة حيث يتم توزيع العديد من المنشورات والموجودة حالياً في جميع المكاتب التي تبين بالارقام ما مطلوب من المواطن خصوصاً ذي النشاط الاقتصادي الواجب دفعه سنوياً من تقديمهم ميزانية والتي تحدد فيها الارباح المتحققة .

كاظم علي عبد الله

وأضاف: ان الهيئة حققت ايرادات مالية للعام الماضي بلغت ١,٢٧ مليار دينار الذي سيعود بالنفع الى ميزانية الدولة لافتاً الى ان ذلك ليست بمستوى الطموح .

ولفت الى ان بعض الإجراءات الصعبة التي تتم من خلال تنفيذ المعاملات الضريبية لا تعود فقط الى الادارة الضريبية وانما هناك جهات رقابية عديدة تعمل على مراقبة عمل الضرائب في العراق والتي تفرض علينا ايجاد حلقات اضافية لاجراء المعاملات الخاصة بالضريبة.

وأشار إلى عدم وجود وعي ضريبي في العراق بسبب ضعف التسليط الاضواء من قبل وسائل الاعلام على السياسة الضريبية في العراق.داعياً وسائل الاعلام الى اخذها دورها البناء والهادف الى توعية المواطنين بجميع المجالات وبضمنها مفهوم الضريبة.

مقترح برفع القروض للمشاريع المدرّة للدخل إلى ٥٠ مليون دينار

□ بغداد / المدى

اقترحت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب ناهدة الدايني، زيادة الأموال المخصصة لصندوق إقراض المشاريع المدرة للدخل بحيث يكون المبلغ الممنوح للمشروع الواحد (٥٠) مليون دينار بدلاً من (٢٠) مليون دينار، لتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تفعيل تلك المشاريع.

وقالت الدايني إن معظم النواب يدعون في الدورات البرلمانية السابقة والحالية الى زيادة سقف المبالغ المخصصة لصندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل، لأنها ستعزز الاقتصاد العراقي من خلال القضاء على البطالة والنهوض بالقطاع الخاص، لكن الحكومة لم تستجب لمطلبهم.

وتابعت :رغم أن تلك المشاريع صغيرة ومتوسطة، لكنها توفي بالإغراض الاقتصادية وتحد من البطالة المستشرية وتنشط الاقتصاد الوطني، مؤكدةً عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة في البلد تعطي لتلك المشاريع الأولوية في بناء الاقتصاد الوطني.

وأضافت: يجب زيادة سقف الأموال المخصصة لصندوق دعم المشاريع المدرة للدخل بحيث يكون قيمة المبلغ الممنوح بـ(٥٠) مليون دينار بدلاً من (٢٠) مليون دينار للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنويع إيرادات الدولة المالية.

وتشير الإحصاءات إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو (٩٠٪) من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم وتساهم بحوالي (٥٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كما أنها توفر (٤٠-٨٠٪) من إجمالي فرص العمل والدور الممكن أن تقوم به في التنمية والمساهمة في تقليل البطالة، لذا فان الاهتمام بهذا النوع من المشاريع في بعض الدول وصل إلى الحد الذي تم فيه تشكيل وزارات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما حصل في فرنسا وماليزيا على سبيل المثال.

بعد اكتشاف أنها دون الموديل

مطالبة بفرق سعر سيارات قمة بغداد

□ بغداد / وكالات

كشفت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب ماجدة عبد اللطيف التميمي عن عدم مطالبة الحكومة بفرق السعر عن استيراد (٣٠٠) سيارة نوع (ايفيلون) موديل ٢٠١١ للوفود التي شاركت في قمة بغداد، بعد أن ظهر أن (٤٩) سيارة منها موديل ٢٠١٠.

وقالت التميمي إن الحكومة تعاقدت مع شركة "يونايتد لينكس" الاماراتية لتجهيزها بسيارات "ايفيلون" موديل ٢٠١١ بمبلغ قدره (١٢) مليونا و (٥٠٠) ألف دولار، تبين عند مطابقة مواصفاتها من قبل اللجنة المكلفة بذلك أن (٤٩) سيارة منها موديل ٢٠١٠، داعية الحكومة الى المطالبة بفرق السعر عن هذه السيارات على اعتبار ان التعاقد كان على سيارات حديثة موديل ٢٠١١.

وأضافت: أن الحكومة تعاقدت مع نفس الشركة على تجهيزها بـ(٦٠) سيارة "مرسيدس" مصفحة، بسعر (١٢) مليونا و (٥٤٠) ألف دولار، حيث ان سعر الواحدة من تلك السيارات يبلغ (٢٠٩) ألف دولار.

وكانت الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذكرت في وقت سابق، أن ما تم انفاقه من مبالغ على فعاليات القمة العربية يتراوح ما بين (٥٠ - ٦٠) مليون دولار فقط،من اصل اجمالي المبلغ المخصص والبالغ (٤٨٠) مليون دولار.

هيئة الاستثمار: خطتنا تتضمن بناء مدن صناعية كبيرة

□ بغداد / المدى

اعلنت الهيئة الوطنية للاستثمار ان خطتها تتضمن بناء مشاريع إستراتجية كبيرة كالمدن الصناعية والتجارية في بعض المناطق الحدودية ، مثل منطقة صفوان الحدودية مع الكويت .

وقال نائب رئيس الهيئة سالار محمد امين بحسب/ البغدادية نيوز/ ، إن " هناك بعض المنشاة والمصانع كانت تابعة الى هيئة التصنيع العسكري السابق ، وهذه المصانع تحولت ملكيتها الى وزارة الصناعة وبالتعاون مع الصناعة قامت هيئة الاستثمار بوضع خطة لتأهيل واستغلال قسم كبير منها لجعلها مدنا صناعية ضخمة ". وتابع امين ، " قمنا بإكمال كل الإجراءات الإدارية والقانونية من اجل تأهيل مصنع الحلة لتحويله الى مدينة صناعية خاصة بالصناعات الثقيلة ، مشيرا أن الشهر المقبل سيعرض امام المستثمرين " .

واضاف ، ان "محافظات أخرى أكملت الدراسات فيها ايضا من اجل انشاء مدن صناعية خاصة بالصناعات المتوسطة والخفيفة ، عن طريق التنسيق مع مكاتب الهيئة في المحافظات " .

واشار ان " الهيئة لديها خطة مشتركة مع امانة بغداد لبناء مناطق تجارية خارج حدود مدينة بغداد مثل مخازن الأغذية ، من اجل فك الاختناقات المرورية الحاصلة بداخلها .